

واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر وأفاقها المستقبلية

اعداد : مسيف جميل حسن مسيف

اشراف : أ.د. محمود الجعفري

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية
الدارسات العليا
جامعة القدس
حزيران 2000

لجنة المناقشة:

1. أ.د. محمود الجعفري رئيساً ومشرفاً

2. د. غانية ملحيس عضواً

3. د. عفيف حمد عضواً

المحتويات

ملخص بالعربية

1- مقدمة

1-1 أهداف الدراسة

2-1 أهمية الدراسة

3-1 أسلوب البحث

4-1 محاور الدراسة

2- التجارة الخارجية الفلسطينية

1-1 الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية

2-2 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية

3-2 تطور حجم الصادرات والواردات السلعية

4-2 التوزيع السلعي للصادرات والواردات الفلسطينية

1-4-2 التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية

2-4-2 التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية

5-2 الصادرات والواردات الخدمية

6-2 التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية

7-2 التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية

8-2 الميزان التجاري الفلسطيني

3- التجارة الخارجية المصرية

1-3 مقدمة

2-3 السياسة التجارية المصرية

1-2-3 التطور والتغيرات في السياسة التجارية المصرية

3-3 تطور وأهمية الصادرات والواردات المصرية والميزان التجاري المصري

1-3-3 الصادرات

2-3-3 الواردات

3-3-3 الميزان التجاري

4-3 التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية

1-4-3 التركيب السلعي للصادرات المصرية

2-4-3 التركيب السلعي للواردات المصرية

5-3 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية

6-3 الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي لمصر والعالم

4- تقييم إمكانيات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر

- 1-4 واقع التجارة الخارجية الفلسطينية-المصرية
- 2-4 مضمون مؤشر التوافق والترابط
- 3-4 مؤشرات التوافق والترابط والتشابه للتبادل التجاري بين مصر وفلسطين
- 4-4 الإمكانيات الفعلية والمتوقعة لتدفق الصادرات الفلسطينية إلى مصر
- 5-4 الإمكانيات الفعلية لتدفق الواردات السلعية الفلسطينية من مصر
- 6-4 الإمكانيات الفعلية والمتوقعة لتدفق السلع بين مصر وفلسطين على المستوى الجزئي حسب المجموعات السلعية.
- 7-4 تقييم إمكانيات التبادل التجاري بين مصر وفلسطين

5- إمكانيات التبادل التجاري السلعي بين الأردن ومصر

- 1-5 التدفقات السلعية الفعلية والمقدرة بين مصر والأردن على المستوى الكلي في ظل حرية التبادل التجاري
- 2-5 تقدير إمكانيات التدفق السلعي بين الأردن ومصر على المستوى الجزئي حسب المجموعات السلعية
- 3-5 تقييم إمكانيات التدفق السلعي بين الأردن ومصر على المستوى الجزئي في ظل حرية التبادل التجاري

6- النموذج الاقتصادي

- 1-6 معادلات الجاذبية التجارية لعرض الصادرات الأردنية إلى مصر
- 2-6 معدلات الجاذبية المقدرة للواردات الأردنية من مصر
- 3-6 طريقة تقدير الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية من مصر خلال الفترة 1995-1998
- 4-6 نتائج تقدير الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية من وإلى مصر من خلال النموذج الاقتصادي للفترة 1995-1998
- 5-6 خيارات السياسة التجارية الفلسطينية مع مصر

7- الخلاصة والنتائج والتوصيات

- 1-7 الخلاصة
- 2-7 النتائج
- 3-7 التوصيات
- 4-7 محددات الدراسة

قائمة الجداول

المراجع

ملخص بالإنكليزية

ملخص

تتناول هذه الدراسة واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر خلال الفترة 1995-1998 وآفاقها المستقبلية في محاولة جادة لاستعراض واستشراف العلاقات التجارية الفلسطينية مع مصر، والتي بدأت بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي العام 1994.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها أول دراسة تبحث موضوع العلاقات التجارية الفلسطينية مع مصر بشكل مفصل، وفي وقت بالغ الأهمية من مرحلة التسوية السياسية، حيث يشكل موضوع تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية - المصرية ضرورة ملحة بالنسبة لفلسطين على المستويين السياسي والاقتصادي، كما يعتبر ذلك أكثر أهمية للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تعمل على إعادة ترتيب وتنويع علاقاتها التجارية مع الأسواق المجاورة، وذلك من أجل توسيع قاعدة التجارة الخارجية الفلسطينية، وزيادة إمكانية فرص التصدير، وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية والاستفادة من الاندماج في المحيطين الإقليمي والدولي، وبخاصة في ظل توفر بيئة قانونية بعد تسلم السلطة الفلسطينية صلاحيتها في إدارة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1994.

كما تفيد الدراسة، أيضاً، في تطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية - المصرية، وذلك من خلال استخدام نموذج العلاقات التجارية الأردنية - المصرية، والاستفادة منه في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وفلسطين.

وتتركز أهداف الدراسة في تشخيص واقع وآفاق التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر، وتقدير حجم التبادل التجاري، واستشراف الإمكانات النظرية لمجالات وحجم التعاون الممكن على المستويين الكلي والجزئي، وكذلك تحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين، في محاولة للوصول إلى البدائل الممكنة، ووضع تصورات لخيارات السياسة الاقتصادية والتجارية بين اقتصادين

أحدهما صغير (الضفة والقطاع)، والآخر كبير نسبياً (مصر)، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، والتجارة الخارجية.

ولإنجاز أهداف الدراسة، اتبع أسلوب التحليل الكمي الذي يتكون من شقين:

الأول: مؤشرات التوافق والترابط بين هياكل عرض الصادرات والطلب على الواردات في كلا البلدين، وذلك كشرط ضروري لاستكشاف واستشراف الآفاق الممكنة للتدفق السلعي بين البلدين في إطار حركة تبادل تجاري حرة. وتم اعتماد هذا الأسلوب في استكشاف الآفاق الممكنة بين مصر والأردن على المستويين الكلي والجزئي، لاستقراء الآفاق الممكنة بين فلسطين ومصر بسبب تعدد أوجه التشابه بين الاقتصادين في الأداء.

كما تم قياس مدى تطابق صادرات البلدين (فلسطين والأردن) مع واردات مصر، وكذلك تطابق صادرات البلدين مع صادرات مصر، وواردات البلدين مع واردات مصر، ومقارنة النتائج وتحليلها في ظل الواقع الفعلي للفترة 1995-1997، ومقارنتها في ظل حرية التبادل التجاري.

الثاني: استخدام نموذج الجاذبية التجارية، كأسلوب مكمل وكاف لتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين، وبسبب عدم وجود علاقات تجارية واقتصادية بين البلدين (مصر وفلسطين) خلال الفترة 1970-1998 لم تتم صياغة وتقدير نموذج الجاذبية التجارية بينهما مباشرة، ولذا، فقد تم الاسترشاد بنموذج العلاقات التجارية بين مصر والأردن باستخدام المتغيرات الاقتصادية الأردنية في النموذج من منطلق تعدد أوجه التشابه والتماثل بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني، وبناء عليه، وبعد استخدام بيانات التجارة الخارجية الأردنية المصرية لتلك الفترة، وتحديد العوامل التي تؤثر على تدفق السلع بينهما من خلال النموذج، تم استبدال المتغيرات الاقتصادية الأردنية بالمتغيرات الفلسطينية، وبهذا أمكن التنبؤ بالعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على تدفق السلع بين فلسطين ومصر من جهة، ومن جهة أخرى تم استخدام هذا النموذج للتنبؤ

بالتدفقات السلعية الفلسطينية من وإلى مصر في الفترة بين 1995-1998 نتيجة لتوفر بيانات فلسطينية عن التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر على مستوى المجموعات السلعية.

لقد ساعد هذان الأسلوبان في إيجاد بيانات عن التجارة الخارجية الفلسطينية- المصرية، تخدم صانعي القرار في فلسطين والأردن ومصر، بالإضافة إلى أن هذه البيانات وفرت للأبحاث الأخرى كما هائلاً من المعلومات والعلاقات التجارية والاقتصادية بين كل من مصر والأردن من جهة، ومصر وفلسطين من جهة ثانية.

وقد جاءت نتائج الدراسة وفقاً للأسلوبين المتبعين منسجمة ومكتملاً بعضها بعضاً، ويمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

❖ فيما يتعلق بمؤشرات التوافق والترابط على المستوى الكلي أظهرت النتائج أنه يمكن لمصر أن تستورد من فلسطين ما بين 20%-52% من قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية (87-273 مليون دولار)، كما يمكن لفلسطين أن تستورد بين 12%-35% من قيمة الواردات الفلسطينية السلعية (272-780 مليون دولار)، وذلك في ظل حرية التبادل التجاري، كما أن حجم التجارة يمكن أن يتضاعف عشر مرات عن الواقع الفعلي إذا تمت إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية.

❖ بالنسبة لنتائج مؤشرات التوافق والترابط على المستوى السلعي، فإن هناك إمكانية وآفاقاً لزيادة فرص التصدير في ثلاث مجموعات سلعية من أصل عشر مجموعات، وهذه المجموعات هي مجموعة السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة، مثل المنسوجات، والقطن، والأحذية، ومجموعة المواد الكيماوية مثل الأدوية، ومواد التنظيف، والصباغة، ومجموعة الوقود والطاقة.

❖ وفيما يتعلق بنتائج نموذج الجاذبية التجارية فقد تبين الآتي:

- أن الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الأسعار في البلدين من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر وتحد من تدفق الواردات المصرية إلى فلسطين
- أن الناتج المحلي الإجمالي المصري له تأثير على تدفق الصادرات الفلسطينية إلى مصر.
- أن حجم التبادل التجاري الفلسطيني - المصري الفعلي والمقدر وفقاً للنموذج لن يزيد على 80% من حجم التجارة الأردنية المصرية الذي يشكل 0.1% من الحجم الكلي للتجارة الخارجية للبلدين في ظل الواقع الحالي (120 مليون دولار فعلي مقارنة بحجم التجارة الخارجية المصرية بـ 25 مليار دولار).
- أن المعوقات الإدارية والقيود غير الجمركية كانت وما زالت أهم العوامل التي تحد من التدفقات السلعية بين مصر وفلسطين أو مصر والأردن.

❖ أن حجم التجارة الفلسطينية - المصرية لن يتجاوز حجم التجارة الأردنية في ظل الواقع الحالي، ما لم تنزل كافة العوائق والقيود غير الاقتصادية التي يمكن أن تزيد من حجم التجارة بين الأردن ومصر من جهة، وفلسطين ومصر من جهة أخرى.

وبناءً على هذه النتائج تم التوصل إلى خيارات السياسة التجارية الممكنة يتمثل أهمها في ما يلي:

- ❖ أن هناك حاجة إلى تحرير التجارة على نطاق واسع، وإزالة كافة القيود والمعوقات، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير بين مصر وفلسطين، والأردن ومصر.
- ❖ إن كسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية مصلحة فلسطينية - مصرية، وعليه، فإن على الطرفين تنسيق سياساتهما واتخاذ إجراءاتهما في هذا المجال.
- ❖ تنسيق سياسات الإنتاج والتسويق، وتمكين الجانب الفلسطيني من استخدام البنية التحتية المصرية، للاستفادة منها في مجالات التصدير والاستيراد.

- ❖ إنشاء مشاريع مشتركة بهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديين أمام المنتجات الأجنبية في السوقين المصرية والفلسطينية.
- ❖ البحث عن مشاريع مشتركة وتشجيع الاستثمار والتجارة الحدودية، وخاصة في منطقة شمال سيناء وقطاع غزة.
- نستخلص مما سبق، أن التوجه نحو تطبيق هذه التوصيات سيساعد كلا البلدين على التخصص والتنوع في منتجات التصدير والاستيراد للمجموعات السلعية التي تزيد فيها إمكانية وفرص التبادل التجاري.
- وينطبق هذا على مشاريع الوقود والطاقة لتغيير مسار التجارة فيها، بحيث تستورد فلسطين هذه السلع بشكل مباشر من مصر، بدلاً من استيرادها من إسرائيل التي تعيد تصدير هذه السلع إلى السوق الفلسطينية.